الإمارة والرئاسة والقيادة في الإسلام فردية وليست جماعية

الإمارة والرئاسة والقيادة في الإسلام فردية وليست جماعية، فقد روي عن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:"إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا عليهم أحدهم." وروى عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:"لا يحل لثلاثة بفلاة من الأرض إلا أمروا عليهم أحدهم." وكلمة أحد هي كلمة واحد، وهي تدل على العدد، أي واحد ليس أكثر، ويفهم ذلك من مفهوم المخالفة لكلمة "أحدهم" ومفهوم المخالفة يعمل به، ودلالته كدلالة المنطوق من حيث الحجة، ولا يعطل مفهوم المخالفة إلا في حالة واحدة وهي إذا ورد نص يلغيه، وهنا لم يرد نص يلغيه فيعمل به، أي فليؤمروا واحدا وليس أكثر، وإلا أمروا واحدا وليس أكثر، فمفهوم المخالفة في الحديثين يدل على أنه لا يجوز أن يؤمروا أكثر من واحد، ومن هنا كانت الإمارة لواحد ولا يجوز أن تكون لأكثر من واحد ولا بوجه من الوجوه.

وأيضا فإن عمل الرسول صلى الله عليه وسلم دليل على أن السلطة والإمارة والرئاسة والقيادة فردية فإنه صلى الله عليه وسلم في جميع الحوادث التي أمر فيها امرأ كان يؤمر واحدا ليس غير، فالسلطان والحكم إنما يقوم به رئيس الدولة ليس غير، وجميع صلاحيات الدولة محصورة به، فهو وحده صاحب الصلاحية في السلطان والحكم، ولا يشاركه في شيء منها أحد مطلقا، بل ينفرد بها وحده، ومنها كانت الرئاسة والقيادة في الإسلام فردية وكانت الإمارة فردية.

هذا هو حكم الشرع في الإمارة والرئاسة والقيادة بأنها فردية، ولا يحل أن تكون جماعية، وهذه هي أدلتها قول الرسول صلى الله عليه وسلم وفعله. والإمارة والرئاسة والقيادة يستحيل أن تكون جماعية، وهذا هو الواقع تاريخيا، وواقعيا وعقليا. أما تاريخيا فإن النظام الديمقراطي منذ أن جاء قد جعل القيادة جماعية بجعله الحكم الصالح هو الذي يكون بيد جماعة، والحكم الفاسد هو الذي يكون بيد فرد، وقد جعلوا الحكم بيد وزراء، وأوجدوا مجلس الوزراء ليكون الحكم بيد جماعة لا بيد فرد، أي لتكون القيادة جماعية، لكن الذي حصل هو أنه حين يباشر الحكم يفرض نفسه فرديا فتصبح السلطة كلها بيد رئيس الوزراء أو رئيس الجمهورية، أو الملك، ويكون الباقون معاونين، أو موظفين، أو مستشارين. وأما واقعيا فإن الدول القائمة في العلم اليوم لا تقوم ولا في واحدة منها قيادة جماعية، بل كلها قيادة فردية، ففي فرنسا وأميركا مثلا الحكم بيد رئيس الجمهورية، وفي إنجلترا وألمانيا مثلا الحكم بيد رئيس الوزراء، وروسيا الماضي التي جاء لها لينين بالقيادة جماعية لم تقم فيها قيادة جماعية قط، إلا شكلا على الورق وفي الكلام ليس غير، أما واقعيا فقد كانت القيادة فردية، ولينين نفسه كانت القيادة له وحده، أي كانت فردية. وكذلك ستالين و خروشوف حين جاء وقال أنه يريد أن يعيدوا القيادة جماعية لم يلبث أن أصبحت القيادة له وحده، أي أصبحت القيادة فردية، والذين قلدوه وجلسوا مكانه أعلنوا أنهم سيعيدون القيادة جماعية بعد أن جعلها خروشوف فردية، ولكنهم لن يستطيعوا فإن السلطة ستكون إما بيد سكرتير الحزب أو بيد رئيس الوزراء، ويستحيل أن تكون بيد الاثنين، فلا بد أن يتغلب أحدهما على الآخر وينفرد بالصلاحية. وأما عقليا فإن الحكم أو الرئاسة أو القيادة هي عبارة عن تدبير ناتج عمن مفهوم، فأصلها المفهوم وإدراك الحقائق وهذا مرتبط بالدماغ من حيث الإحساس والربط قوة وضعفها ، ومن حيث المعلومات صحة أو كثرة، وهذا يختلف في دماغ عن دماغ، فيستحيل أن يستمر دماغان وأكثر في السير في كل شيء في الحكم على الأشياء للقيام بتدريبها، وهنا يحصل الاختلاف، فصار لابد من أن ينزل أحدهما للآخر، وحينئذ تتحول القيادة إلى فردية ولهذا لا يمكن أن تكون القيادة جماعية، بل يستحيل أن تكون إلا فردية.

ولعل الشبهة للذين يقولون بالقيادة الجماعية آتية من عدم تمييزهم الشورى عن الحكم، فخلطوا بينهما وصاروا يقولون أن القيادة جماعية. ذلك أن الشورى من لوازم الحكم، ومن شروط صلاحه، فالحكم لا ينفصل عن الشورى، ولا يستغني عنها، وإذا فقدها فسد مهما كانت عبقرية الحكم. لأن الإنسان ناقص وهو في حاجة دائما لمن يجبر عليه هذا النقص، لذلك لا يستغني عن الشورى، فهي من الزم اللوازم له. ويبدوا أن هؤلاء رأوا الحكم الذي يستبدوا برأيه، ولا يشاور أحدا يفسد، فظنوا أن فساده آت من فرديته في الحكم أي فرديته في القيادة، فقالوا بالقيادة الجماعية، لكن الواقع لو أمعنوا النظر لوجدوا أنه يستحيل أن تكون هناك قيادة جماعية، وأن الواقع هو أن القيادة فردية، ولكن هذا القيادة الفردية من لوازمها كشرط من شروط صلاحها أن توجد بجانبها الشورى، أي يوجد بجانبها من تتداول معهم الرأي، بحيث تلتزم فيما لا غنى للحكم عن الالتزام به، وتستنير فيما عدا ذلك مجرد استنارة، لأن أراء الرجال كالمصباح يبدد الظلام، ويكشف الخفايا الأمور. والله أعلم بالصواب.